



دراسة لواقع التضخم في الجزائر

خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2017

A Study of The reality of inflation in Algeria

During the period from 2000 to 2017

يوسف صلاح الدين¹ بلحاج فتيحة²

¹ طالب دكتوراه، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)

² استاذة التعليم العالي، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2019/06/24؛ تاريخ المراجعة: 2019/08/06؛ تاريخ القبول: 2019/09/19

الملخص: سوف نحاول في بحثنا هذا وصف وتحليل واقع التضخم في الجزائر كونه ظاهرة اقتصادية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية سنة 2017، من خلال التعرف على السيرة الزمنية للتضخم واهم الأسباب والمحددات له، والتي تختلف من سنة الى اخر حسب طبيعة التضخم، مع الإشارة لاهم مؤشر لقياس التضخم في الجزائر والمتمثل في المؤشر العام لأسعار الاستهلاك.

الكلمات المفتاحية: التضخم، المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI، بنك الجزائر.

تصنيف JEL: E 31 E 30 E 50

Abstract: We will try to research this description and analysis The reality of inflation in Algeria phenomenon Economic development during the period of one year 2000 until the year 2017, through the identification On the time process of inflation and the most important reasons And its determinants, which vary from year to year According to the nature of inflation, with reference to the most important index To measure inflation in Algeria, which is the index Of consumer prices.

Keywords: inflation, general index For consumption prices CPI, Bank of Algeria

JEL classification : E 31 E 30 E 50

مقدمة

اتبعت الجزائر في بداية الالفية سياسة اقتصادية جديدة تتمثل في اقتصاد السوق المفتوح، كمحاولة منها لمسايرة التحولات التي يعيشها العالم، إذ توجهت السلطات باهتماماتها إلى تحرير الاقتصاد الوطني، وفتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار، واستقلالية المؤسسات الوطنية، وإنشاء صناديق المساهمة، وإعادة هيكلة البنوك والمؤسسات المالية، وتحرير الأسعار، والتجارة الخارجية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

ورغم كل الجهود المبذولة من سياسات اقتصادية وتجارية، مالية منها ونقدية، إلا أننا نجد من بين أهم النقاط الملفتة للنظر خلال مراحل التطور الاقتصادي الجزائري ظاهرة التضخم، حيث يعتبر أحد أهم المؤشرات الرئيسية لدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي، كونه حالة مرضية لصيقة بالحياة الاقتصادية، ولاسيما في الجزائر التي عانت من الأبعاد، والانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة، المتمثلة في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الأسواق الوطنية، وما لها من آثار سلبية على الأفراد وحتى المؤسسات.

فتشخيص واقع التضخم يساعد كثيرا على تلاشي بعض المخلفات السلبية الناتجة عنه، لذلك فإن الدراسات في هذا الإطار أصبحت تشغل باستمرار حيزا خاصا، نظرا للدور الهام الذي تلعبه القيم المحصل عليها للتضخم على غرار غيره من الظواهر الاقتصادية، في رسم وتوجيه السياسات والبرامج المالية.

إشكالية البحث

ومن هذا المنطلق يمكننا تحديد إشكالية البحث من خلال السؤال الجوهرى التالي: ما هو واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2018 ؟

ولالإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا في هذا البحث صياغة الفرضيات التالية:

-لقد شهد معدل التضخم خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية سنة 2018 تغيرات كثيرة.

-يتأثر التضخم بمجموعة من المؤشرات الكلية لا يمكن فصلها عن بعضها في الجزائر.

-يعتبر المؤشر العام لأسعار الاستهلاك اهم المؤشرات المفسرة للتضخم في الجزائر.

منهج الدراسة توفر لنا النظرية الاقتصادية التوجيهات العامة، وكذا الكيفية الصحيحة لقياس التضخم، أما مبادئ النظرية الإحصائية والتحليل الاقتصادي الكمي، فيزودنا بالطرق والأدوات الإحصائية والرياضية، في قياس هذه الظاهرة الاقتصادية، أما البحث في مصادر الظاهرة التضخمية، فيمكن استخلاصها من التفاعلات المتبادلة للتغيرات التي تحدث في مستويات المتغيرات الاقتصادية الكلية .

حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي، أحد أبرز المناهج المهمة المستخدمة في الدراسات العلمية، ومناهج البحث العلمي بوجه عام عن طريق التعرف على ظاهرة الدراسة، ووضعتها في إطارها الصحيح، وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، ويعد ذلك بداية الوصول إلى النتائج الدراسية التي تتعلق بالبحث، وبلورة الحلول التي تتمثل في التوصيات والمقترحات التي يسوقها الباحث لإنهاء الجدل الذي يتضمنه متن البحث، واستخدام منهج معين في البحث يتطلب وقتاً وجهداً كبيرين في سبيل الوصول إلى جميع المعلومات والبيانات التي تتعلق بظاهرة البحث، في شقه القائم على وصف، وتحليل ظاهرة التضخم، وكذلك في تحليل الوقائع للتضخم في الجزائر، بالتعرف على السيرة التضخمية، ومحاولة تحديد أسبابها الحقيقية لكبح تنامي هذه الظاهرة .

ومنهج تحليلي وهو المنهج الذي يتم من خلاله دراسة الإشكالات العلمية المختلفة من خلال عدة طرق كالتركيب والتقويم والتفكيك، ويعد هذا المنهج ملائما للعلوم الانسانية بشكل كبير حيث يكثر استخدامه فيها، ويستخدم في المنهج التحليلي ثلاث عمليات وهي التفسير، النقد، والاستنباط، وقد يستخدم الباحث إحدى هذه العمليات أو قد يجمع بين عمليتين أو أكثر .

وعلى منهج دراسة الحالة من خلال توجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بظاهرة، حيث استخدمته من أجل الحصول على المعلومات، والحقائق التفصيلية، لهذا سمحت هذه الطريقة بوجود الأدلة الكافية لإقامة الفروض المميزة، وعلى ذلك فإن طريقة دراسة الحالة تعتبر في ضوء هذا طريقة ناجحة، ومؤثرة من أجل تشكيل التصميم التجريبي الذي يهتم المظاهر الهامة. والمتمثل في تحليل كمي قائم على القياس الاقتصادي في تقدير التضخم باستخدام بعض نماذج القياس الاقتصادي، وبالتالي يكون موضوعنا هذا هو عبارة عن مزيج من الأدوات الرياضية والإحصائية، كما أننا اعتمدنا على بعض التقارير المنشورة من طرف مختلف الدوائر الحكومية، والإدارية (الدوان الوطني للإحصاء بنك الجزائر، وزارة المالية)، والتي تحلل أوضاع الاقتصاد الجزائري انطلاقا من مؤشرات الاقتصادية الكلية، كما اعتمدنا على بعض العلاقات الرياضية والمعايير القياسية، مزودة بالتحاليل البانية، وهذا ما تتطلب مثل هذه الموضوعات.

1- مفهوم التضخم: ان المقصود بالتضخم خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى، يختلف عن التعريف الذي ساد بعدها في الفترة ما بين الحربين العالميتين، فكان التضخم لدى الكثير من الاقتصاديين: هو إصدار النقود بصفة مطلقة، دون النظر إلى وجود عوامل أخرى، ولكن هذا المفهوم قد تغير فيما بعد ذلك، حيث أصبح المقصود به هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات، ولا شك أن الأخذ بهذا المعنى قد تأثروا بالنظريات والمفاهيم الكينزية التي سادت بين الحربين، فاختلف مفهوم التضخم خلال نفس الفترة الزمنية باختلاف وجهات نظر المفكرين (الموسوي، 2015، ص215).

ولقد ركزت بعض تلك الكتابات في تعريفها لهذه الظاهرة على مظهر التضخم، وذلك باعتباره "ارتفاعا في المستوى العام للأسعار في دولة ما" (الوزني والرفاعي، 2003، ص249)، كما عرف على أنه "الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية للنقود، أي انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقود" (المصار والحلي، 2010، ص163).

في حين اعتمدت البعض من تلك الكتابات في تعريفها للتضخم على الأسباب المنشئة له، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، فعرف التضخم على أنه يعبر على "كل زيادة في كمية النقود المتداولة، والتي تؤدي إلى الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار" (غازي، 2000، ص09)، وأيضا عرف على أنه "الارتفاع الغير متقطع في المستوى العام للأسعار، والذي ينجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة" (إسماعيل وعريقات، 1999، ص145).

وهناك من يرى أن التضخم يتلخص في «الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وحجم الدخول المتاحة للإنفاق" (مجدي، 2002، ص34).

ويعرف بيجو التضخم "عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة"، فهذه الكتابات تؤكد على أن التضخم يتمثل في ارتفاع الأسعار وليس الأسعار المرتفعة، ووجود حالة عدم توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي" (الموسوي، ص215)، كما لا يعتبر الارتفاع المؤقت أو المقتطع بأنه تضخما وبذلك يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار (الوزني والرفاعي، 2000، ص249).

مما سبق يمكن استخلاص أن التضخم ظاهرة نقدية من خلال أسبابه، وظاهرة سعرية من خلال نتائجه.

بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، يمكن أن يطلق مصطلح التضخم على حالات، وظواهر أخرى أهمها (صافي والبكري، 2002، ص197) :

- الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية، وهو التضخم النقدي، ويشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الاسواق (تضخم العملة).

- ارتفاع المداخل النقدية للأفراد بشكل غير عادي، ومألوف (تضخم الدخل).

- ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، وخصوصا تكلفة العمل (تضخم التكاليف).

2- السيرة الزمنية للتضخم خلال الفترة الممتدة منذ سنة 1999 إلى غاية سنة 2018: لقد تميز في بدايتها بمرحلة برامج الانعاش الاقتصادي، والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما، في إطار تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بتمكن الجزائر فيها بالمحافظة على استقرار الأسعار من أجل السيطرة على التضخم، رغم أنه في سنة 2001 عرفت رجوع الضغوطات التضخمية، بارتفاع معدل التضخم إلى 4.22%، الفرق بين هذا المستوى ومستوى التضخم سنة 2000 الذي قدر ب 0.33%، والذي كان 2.64% سنة 1999، يمكن أن يفسر بأثر القدرة الشرائية الناتج عن ارتفاع أجور الوظيف العمومي والأجر الوطني القاعدي في إطار ضعف العرض، حيث انخفض الناتج الوطني الخام من معدل نمو 27.5% سنة 2000 إلى 4.76% سنة 2001، مما أدى إلى عودة الأسعار للارتفاع غير أنها انخفضت في سنة 2002 حيث وصل معدل التضخم إلى 1.41%، نظرا للزيادة السكانية ومنه زيادة الاستهلاك، فالأسعار تعرف ارتفاعا بنسبة معينة سنويا غير أنها لا تكون محسوسة، أما إذا حصل وأن عرف سعر السلع الغذائية في السوق الدولية تقلبات نحو الارتفاع، فلا محالة أنه سيؤثر على السعر المطبق في الداخل بالزيادة، حيث شهدت السنوات التي تلت ارتفاع المعدل التضخم في الجزائر، مع حدوث تقلبات نتيجة تأثر الأسعار المحلية بالأسعار العالمية .

حيث بلغ معدل التضخم 4.26% سنة 2003، ثم انخفض إلى 3.96% سنة 2004، ليصل 1.38% سنة 2005، ليرتفع إلى 2.31% سنة 2006، ليستمر بالارتفاع معدل التضخم إلى 3.67% سنة 2007 وذلك لتسارع الزيادة في أسعار الجملة للفواكه والخضر، حيث وصل من 1.7% في 2005 إلى 5.9% في السنة الموالية 2006 ف 16.9% في 2007، ويعود هذا التضخم إلى تظافر ظاهرتان لدفع الأسعار نحو الزيادة، من جهة ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية بقوة، لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار المنتجات ذات صلة بالواردات، حيث كانت عرضة للصدمات على مستوى الزيادات القوية في الأسعار العالمية، خصوصا زيادة أسعار الحبوب والمنتجات الحلبية، وهي سلع غذائية تستوردها الجزائر بكميات معتبرة، وترجع عودة

التضخم في 2007 لظاهرة ذات بعد عالمي، فقد سجل مؤشر اسعار التجزئة للولايات المتحدة في ديسمبر 2007 زيادة بمقدار 4.1% كانزلاق سنوي، كما تطورت اسعار الأسعار في أوروبا في نفس الاتجاه، وإن كان ذلك بحجم اقل في ديسمبر 2007. (بنك الجزائر، 2008، ص 64).

فقد كان مؤشر اسعار الاستهلاك التوافقي لمنطقة الأورو يشير إلى تضخم يساوي 3.1% على أساس انزلاق سنوي، وهو ما يمثل زيادة بنقطة مئوية في سنة واحدة، اذ توجد ثلاث عوامل رئيسية تفسر انتقال التضخم الأجنبي إلى الأسعار الداخلية وانعكاسه (التضخم المستورد) وهي (بنك الجزائر، ص 66-67).

ترجيح وتغيير الأسعار الاسمية للسلع والخدمات المستوردة، التي تدخل في تكوين مؤشر أسعار الاستهلاك، الآثار التراكمية للهوامش التناسبية للقيمة لمختلف المعاملات الموصلة إلى تجارة التجزئة، تطور معدل صرف العملة الوطنية مقارنة بعملة الحساب في العقود التجارية.

وتفسر الزيادة في أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة بضعف العرض من جهة والمضاربة في سوق التنظيم والضبط من جهة أخرى، ليواصل التضخم ارتفاعه ليصل إلى 4.86% سنة 2008، حيث جاء الارتفاع نتيجة لصعود أسعار المواد الغذائية، ونفقات الحكومة التي بلغت 1.4 مليار دولار لرفع الأجور وتعويضات التقاعد كما قدر معدل التضخم سنة 2009 ب 5.73%، و يرجع ذلك الى الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية والمنتجات الزراعية الطازجة والخدمات والمواد نصف المصنعة، كما سجلت نسبة التضخم في الجزائر انخفاضا طفيفا وصل إلى 3.91% في 2010، ليصل لحدود 4.52% سنة 2011، ليسجل اعلى معدل له منذ سنة 1996 ليصل الى 8.89% في 2012. (بنك الجزائر، 2013، ص 41).

فكما كان عليه الحال في سنة 2011 تكمن أهم محددات التضخم في 2012 أساسا فزيادة الكتلة النقدية والتي تساهم في نسبة التضخم ب 84%، وهي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة 67% كمتوسط خلال الفترة الممتدة من 2001 الى 2012 وبدرجة أقل في ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية، وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، في حين أن مساهمة هذه الأخيرة في تراجع واضح بالنسبة لسنة 2011، لأنها تساهم ب 14% في التضخم في 2012 مقابل 30% في السنة الماضية، بينما يبقى أثر سعر الصرف الفعلي الاسمي ضئيلا ويقدر ب 2% مقابل 7% في 2011، من جهة أخرى تجدر الإشارة بأنه لم تكن هناك صدمة جديدة على الطلب ناجمة عن الرفع المعتبر للأجور، كما كان عليه الحال في سنة 2011، والتي كان من الممكن أن تتسبب في ارتفاع الأسعار، وذلك بالنظر لعدم مرونة العرض على المدى قصير الأجل للعديد من المواد الاستهلاكية المواد الغذائية الطازجة والسلع الاستهلاكية الصناعية المنتجة محليا، هذا ولا تزال المحددات الأخرى المرتبطة، باختلالات الأسواق قائمة، وذلك نظرا لضعف التقدم في مجال تنظيم الأسواق والمنافسة. (بنك الجزائر، ص 52).

بعدما عرف التضخم ارتفاعا قويا في سنة 2012، بأعلى معدل خلال العشرية، سجل التضخم في سنة 2013 تراجعا واسعا وسريعا، وعرف ارتفاع الأسعار وتيرة أكثر اعتدالا تتوافق مع الهدف متوسط المدى المسطر في هذا المجال، حيث بلغ معدل التضخم 4.15%، ساهم بقوة في احتواء التضخم الكلي في تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية، الذي بلغت وتيرته 3,18%، وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006 وكذا الترجيح العالي لأسعار هذه المواد 43,1% في مؤشر الأسعار الكلي، بدورها لم تعد المنتجات الغذائية في التضخم الكلي تساهم سوى ب 1,5% (46,0 نقطة) أي ب 16,8 نقطة أقل من سنة 2012، ويعود ذلك إلى التراجع الهام لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة، التي لم يتجاوز معدلها السنوي المتوسط 4,02% في 2013 مقابل 21,4% في سنة 2012 (بنك الجزائر، 2014، ص 41).

عرف تضخم أسعار الإنتاج الصناعي في القطاعين العمومي والخاص تباطؤا، إذ شهدت الأسعار في القطاع العمومي استقرار نسبي 0,2%، وارتفعت بنسبة 0,6% في القطاع الخاص مقابل ارتفاعات سنوية متوسطة قدرها 2,6% و 2,9% على التوالي، كما كان عليه الحال في 2012 يبقى التضخم تضخما داخليا أساسا. لكن في سنة 2013، ومن زاوية محددات التضخم، فإن أثر التطور النقدي وسعر الصرف الاسمي أكثر اعتبارا، وذلك بالرغم من تواضع وتيرة التوسع النقدي (بنك الجزائر، ص 42).

إن الاستقرار النسبي للكتلة النقدية ومعدل سعر الصرف الاسمي، واللذان يتمثلان في أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي والأسعار الخاصة بالإنتاج الصناعي لفرع الصناعة الغذائية، قد أدى إلى ارتفاع مساهمة الكتلة النقدية (M2 خارج ودائع المحروقات)، ويبقى أثر التغيرات في سعر الصرف الاسمي، المتزايدة هي أيضا معتبرا بالفعل، ففي سنة 2013 وللمرة الأولى منذ 2001 تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة ب 3,5% بانزلاق سنوي يبلغ 23,3% (ترجيح مؤشر أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي)، وهو ما يوافق مساهمة سالبة قدرها 0,8% في انزلاق التضخم الكلي، بمساهمة أصبحت سالبة في 2013 لأسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي والمخفضة بالاستناد إلى سعر الصرف الاسمي الحقيقي، وبمساهمة جد ضعيفة للأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية، سجل التضخم في سنة 2013 انخفاضا ملحوظا وهو ذو طبيعة نقدية أساسا (بنك الجزائر، ص 54).

بعد الذروة التي بلغت 9,8% والمسجلة في جانفي 2013، اتخذ التضخم السنوي المتوسط اتجاه تنازلي، تواصل إلى غاية أوت 2014، ليُغير اتجاهه في الشهر الموالي نحو الارتفاع إلى غاية سبتمبر 2015 (بنك الجزائر، 2016، ص 42).

وبعد تراجعه المعتبر في سنتي 2013 و 2014 عاد التضخم نحو الارتفاع في سنة 2015 ليلبلغ المتوسط السنوي لوتيرته 4/8، حيث سمحت إدارة السياسة النقدية، خصوصاً من خلال امتصاص فائض السيولة المصرفية، باحتواء ضغوطات تضخمية، إضافية كان من الممكن أن تؤدي إلى مستوى تضخم أكثر ارتفاعاً، في حين لا يزال عمل السياسة النقدية يُواجه إلى حد كبير من عراقيل من جراء الاختلالات ووضعية الهيمنة في بعض الأسواق، علماً أن الكتلة النقدية لم تتوسع إلا بقليل في سنة 2015، فإنه لا يمكن أن تُشكل مصدر التضخم خلال هذه الفترة، كما لا يمكن أن يكون هذا التضخم ناجماً عن تضخم الأسعار عند الاستيراد خصوصاً بالنظر إلى ضعف هذه الأسعار على مستوى الأسواق الدولية (محافظ بنك الجزائر، 2017، ص 15).

بعد سنتين متتاليتين من التراجع المعتبر للتضخم (2013 و 2014) تسارع متوسط الوتيرة السنوية للتضخم في سنة 2015، واستمر هذا التسارع في سنة 2016 ليلبلغ 5,8٪، في حين انخفضت أسعار المواد الغذائية الرئيسية في السوق العالمية للسنة الخامسة على التوالي، ففي سنة 2016 تراجع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بـ 1,5٪ في سنة واحدة، وتراجع بـ 29,8٪ مقارنة بذروة سنة 2011، واستمر انكماش أسعار الحبوب والحبوب ومشتقاته، على عكس أسعار السكر والزيوت الغذائية التي ارتفعت للمرة الأولى منذ سنة 2012، حيث استمر انخفاض المؤشر الوطني للقيم الوحيدة للمواد الغذائية المستوردة في سنة 2016 بـ 5,8٪، في حين واصل مؤشر القيم الوحيدة للمواد الاستهلاكية المستوردة من غير المواد الغذائية نموه بوتيرة مرتفعة تقدر بـ 7,9٪ بوزن نسبي قدره 23,1٪، وارتفع المتوسط السنوي لمؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير بـ 6,8٪، أي بزيادة قدرها 2,2 نقطة مئوية خلال سنة واحدة، وبلغ معدل التضخم الأساسي، المقاس بمؤشر الأسعار خارج المنتجات الفلاحية الطازجة 7,8٪ في حين، بلغ معدل التضخم الأساسي، المقاس بمؤشر الأسعار خارج المنتجات الفلاحية الطازجة، وخارج المواد المتحد سرعها إداريا 7,9 ٪. وهذا ما يعكس استمرار التضخم الهيكلي (بنك الجزائر، 2017، ص 35).

خلال سنة 2016 ازداد متوسط معدل التضخم السنوي لأسعار الانتاج الصناعي، منتقلاً من 2,3٪ إلى 4,1٪، كما ارتفع ذلك الخاص بالصناعة المعملية بـ 2,8٪ مقابل 1,4٪ في سنة 2015، كما أدى التراجع الطفيف في تباطؤ التضخم لدى أهم الشركاء التجاريين للجزائر، بمعدل سنوي متوسط قدره 0,2٪ إلى توسع فارق التضخم مع دول منطقة الأورو (18 بلداً) إلى 6,2 نقطة مئوية في نهاية سنة 2016، أي بزيادة 1,4 نقطة مئوية في سنة واحدة، ويبقى التوسع النقدي (M2) جد منخفضاً في سنة 2016 بنسبة 0,8٪ كما كان عليه الحال في سنة 2015 (0,1٪)، لذا فإنه لا يبدو أنه السبب الرئيسي في ارتفاع التضخم، انخفض المتوسط السنوي لسعر الصرف الفعلي الإسمي للدinar بـ 5,8٪، وانخفض ذلك المتعلق بنهاية الفترة (ديسمبر 2016 مقارنة بديسمبر 2015) بـ 0,8 ٪ فقط (محافظ بنك الجزائر، ص 36).

أما في سنة 2017 تراجع المتوسط السنوي للتضخم إلى 5,6٪، رغم الارتفاع العالي نسبياً للتوسع النقدي (+8,4٪)، حيث تفسر هذه التطورات غير النمطية إلى حد كبير بكتلة نشوء توقعات تضخمية قليلة الرشادة، في ظل استمرار الاختلالات في التنظيم والوضعية الهيمنة في غالبية الأسواق الاستهلاكية (محافظ بنك الجزائر، 2018، ص 5-6).

عرف تسارع التضخم الهيكلي الذي سجل خلال سنتي 2015 و 2016 بنسب قدرها 4,8٪ و 7,8٪ على التوالي توقفاً في فيفري 2017، ليتراجع إلى 5,3٪ في سنة 2017، بمعدل يقل على التضخم الكلي، حيث ساهم هذا المقاس بمتوسط المؤشر الإجمالي السنوي خارج المواد الفلاحية الطازجة بواقع 73,2٪ في التضخم الكلي مقابل 92,5٪ في سنة 2016، كما يسمح مؤشر آخر للتضخم الأساسي، وهو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك خارج المواد الفلاحية الطازجة والمنتجات المحددة أسعارها إدارياً، بقياس أفضل لاستمرار الطابع الهيكلي للتضخم، حيث إن المتوسط السنوي لهذا المؤشر، الذي يمثل 57,0٪ من سلة الاستهلاك، بنسبة قدرها 6,8٪ في سنة 2017 مقابل 7,9٪ في 2016، وتيرة لا تزال أعلى من وتيرة التضخم الكلي 5,6٪، مولداً أكثر من ثلثي التضخم الكلي 68,3٪ (بنك الجزائر، 2018، ص 38).

سجل معدل التضخم في شهر ابريل 2018 بـ 4,33٪ ليعرف ارتفاعاً طفيفاً قدر بـ 4,82٪ في شهر اوت من نفس السنة، ثم تراجعاً عند 4,53٪ في شهر أكتوبر، حيث حسب فئات السلع يعود تراجع وتيرة التضخم أساساً إلى وتيرة التضخم الخاصة بمجموعة السلع المعملية، وابتداءً من شهر ماي والذي يعتبر كمتوسط سنوي يعود التضخم إلى أسعار مجموعة السلع الغذائية، وأساساً المنتجات الفلاحية الطازجة منها، حيث انخفض مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للمنتجات ذات مستورد كبير، والمقدر وزنه النسبي بـ 23,1٪، من 5,8٪ في شهر سبتمبر 2017 إلى 2,60٪ في شهر جوان 2018، مظهراً ضعف مساهمته في التضخم الكلي، وبالتالي ضعف مساهمة سعر الصرف وأسعار عند الاستيراد في التضخم الكلي (محافظ بنك الجزائر، ص 21).

اجمالاً بقي التضخم معتدلاً، في ظرف الإدارة الحذرة للسياسة النقدية، مما يمكن من تعزيز التحكم في التضخم، ببذل المزيد من الجهود لتقليص الاختلالات على مستوى أسواق السلع والخدمات، حيث يجدر الذكر أن إدارة السياسة النقدية من طرف البنك الجزائري، في ظرف اعتماد التمويل غير التقليدي، قد سمحت في احتواء مخاطر ظهور الضغوط التضخمية (محافظ بنك الجزائر، ص 22).

3- الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك اهم مؤشر مفسر لظاهرة التضخم في الجزائر: لذا كانت الحاجة الى قياس التغيرات التي تطرأ على النفقة اللازمة للمحافظة على مستوى معيشة معينة، من اهم دوافع التقدم في دراسة الأرقام القياسية عامة، ولكن لصعوبة قياس مستوى المعيشة، فقد اعتبرت الكميات المستهلكة من مجموعة معينة من السلع والخدمات، خلال فترة معينة دليلا على هذا المستوى.

ففي الجزائر يضم CPI ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية، في حين تحتوي العينة السلعية على 791 منتج بعدما كانت 261 منتج، تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية، حيث يعتمد قياس المؤشر العام لأسعار المستهلك على اساس الملاحظة للأسعار على مستوى 17 ولاية ومدينة. وتقسم هذه الأخيرة على مستوى خمسة مجموعات، حيث تمثل مختلف جهات البلد، وموزعة على الشكل التالي:

-ناحية الجزائر (الوسط): الجزائر العاصمة، بلدية، تيزي وزو، باغيلة.

-ناحية وهران (الغرب): وهران، تلمسان، معسكر، حمام بوججر(سعيدة).

-ناحية قسنطينة (الشرق): قسنطينة، باتنة، بسكرة، القرام (ميلة).

-ملحقة عنابة: عنابة، سكيكدة، قالمة، بسباس(طارف).

-ناحية ورقلة (الجنوب): ورقلة.

وقد تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول الاستهلاك العائلات الجزائرية سنة 1989، حيث ان سنة الأساس تتغير كل خمسة سنوات لدى مؤسسة الإحصاء المالي الدولي (IFS)، بينما في الجزائر يمكن ان تصل الى عشرة سنوات في بعض الاحيان فما فوق، حيث تم اعتماده مرة أخرى على أساس الإحصاء الوطني حول الاستهلاك العائلات الجزائرية سنة 2001، حيث يتم اختيار المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصاء، بينما يعتمد هذا الجهاز في حساب CPI على صيغة LASPEYRES، ويتفق المحللون على أهمية المؤشر، باعتباره مقياسا مهما لمعدل التضخم، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد بنسبة 95%.

و قد تم اعتماد قياس المؤشر العام لأسعار المستهلك على أساس الإحصاء الوطني حول الاستهلاك العائلات الجزائرية مرة أخرى سنة 2001، فكان المؤشر العام لأسعار المستهلك يقدر ب55.59.

كما يعد التطور الذي يطرأ على الرقم القياسي لأسعار المنتجات الغذائية، لأحذية والملابس، السكن والأثاث وأهم خدمات المتمثلة في الصحة، النقل، الاتصال والتعليم، من أهم المؤشرات الخاصة بالرقم القياسي للأسعار الاستهلاك، وذلك باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للأمر، وكذا حاجة المواطنين اليومية لها، وقد تميزت الأغذية والمشروبات غير الكحولية بانخفاض وتيرة أسعارها ب 0.8% سنة 2000، بعد أن كان معدل ارتفاعها 40% سنة 1994 نتيجة تنفيذ تحرير الأسعار، أما بالنسبة لبنود مجموعة الملابس والأحذية، التأثيث التريبة و الترفيه ففي الفترة الأولى (1989-1993) كانت قد عرفت ارتفاعا في أسعارها مقابل انخفاضها في الفترة الثانية (1994-2005)، نظرا لانصراف أفراد المجتمع تحت وطأة الفقر وقلة الموارد باتجاه المواد الاستهلاكية ذات الضرورة القصوى مثل المواد الغذائية، أما بالنسبة للسكن والصحة فقد سجلت هذه الأخيرة نمو الأسعار بنسب مرتفعة في الفترة الثانية (1994-2005)، وصل سنة 2005 إلى 14.41% بالنسبة للسكن وتكاليفه، و 2% بالنسبة للصحة، أما المنتجات الصناعية العام فقد سجلت نمو أسعارها 3%، والمنتجات الخاص فقد سجلت أسعارها انخفاض ب 0.4% خلال سنة 2002، (<http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html>).

فقد ارتفعت اسعار المنتجات الغذائية والمشروبات الغير كحولية من 102.6 الى 159.5 اي بتغير 3.3%، و اسعار الالبسة والأحذية من 103.3 الى 134.6 بتغير 3%، و اسعار السكن وتكاليفه من 101.1 الى 140.6 اي بتغير 0.5%، واسعار التأثيث والتجهيز من 101.4 الى 124 بتغير 4.5%، وذلك من سنة 2002 الى 2011، كما سجلت اسعار الخدمات من الصحة والنقل والاتصال، التعليم ايضا مؤشرات فترعت اسعار الصحة من 102.1 الى 133.1 بتغير 3.1%، واسعار النقل واتصال من 102.3 الى 147.7 بتغير 2%، واسعار التعليم والثقافة من 101.5 الى 105.5 بتغير من 1.4%، وهذا خلال نفس المرحلة السابقة من 2002 الى 2011، حيث سجل التغير في اسعار التعليم والثقافة معدلات سالبة الى حد سنة 2007 ليعاود الارتفاع بمعدلات موجبة.

إن توجه الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر، والتي عرفت ارتفاعا اقوي وسريعا قدر ب 8.9% كمتوسط سنوي في 2012، وهو أكبر ارتفاع سجل منذ 15 سنة، كان عكس التوجه التنابلي الذي سجل في العالم، وذلك دون أن يتحمل الاقتصاد الوطني صدمة خارجية، إذ بقي التضخم لدى أهم الشركاء التجاريين منخفضا تاريخيا وفي نفس الوقت كانت الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية المستوردة في تراجع، عرف التضخم القوي الذي ظهر في 2011 بعد سنة من

التراجع، تزايداً حاداً في سنة 2012، لتبلغ وتيرته السنوية تقريباً ضعف تلك المسجلة في السنة السابقة، في نفس الاتجاه التصاعدي، عرفت كل فئات المنتجات تسارعت قوية في ارتفاع الأسعار، لكن مجدات جد متباينة، سجلت السلع الغذائية التضخم الأقوى 12.2٪ في حين، ورغم بقائها في مستويات مرتفعة، سجلت أسعار الفئات الأخرى من المواد ارتفاعات أقل حدة، أي 6.6٪ بالنسبة للسلع المعملية و 5.0٪ بالنسبة للخدمات (بنك الجزائر، 2013، ص 58).

وهكذا ارتفع تضخم أسعار المواد الغذائية بشدة في سنة 2012 بالغاً أكثر من ثلاثة أضعاف وتيرة سنة 2011 4.2٪، في حين يشير المؤشر الوطني من جهته، إلى زيادة في سعر هذه الفئة بلغت 13.0٪ مقابل 5.9٪ في سنة 2011، من جهة أخرى تسارعت أيضاً زيادة أسعار المواد الغذائية الصناعية، لكنها بقيت أقل بكثير من التضخم المتوسط، إذ استقرت في 4.7٪ أي بتزايد قدره 0,8 نقطة مئوية فقط، إذ هكذا ومن جديد فقد تجاوزت زيادة أسعار السلع الغذائية في سنة 2012، تجاوزاً واضحاً تلك الخاصة بالسلع المعملية، إذ ارتفعت أسعار هذه الأخيرة بـ 6.6٪ بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية بـ 12.2٪ مقابل 5.5٪ و 4.2٪ على التوالي في السنة السابقة، حيث إن مساهمة السلع الغذائية في متوسط التضخم السنوي، بعدما تراجعت خلال ثلاث سنوات، أصبحت من جديد في تزايد قوي، مرتفعة بـ 20 نقطة مئوية تصل 62.8٪، وهي مساهمة أكبر بكثير من وزن هذه الفئة من المواد 42.8٪، و بالرغم من تسارع ارتفاع أسعارها بـ 6.6٪، فإن السلع المعملية والتي تمثل 39.9٪ من المؤشر، قد ساهمت في التضخم بواقع 27.3٪ فقط في سنة 2012 مقابل 44.4٪ في السنة المنصرمة (بنك الجزائر، ص 61).

هكذا ولمرة أخرى، يرجع التضخم أساساً إلى ارتفاع المواد الغذائية، وعلى وجه الخصوص إلى التهاطل أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة والتي بلغت ذروة قدرها 21.4٪ كمتوسط سنوي، وتولد هذه الفئة الأخيرة لوحدها 4.4٪ نقاط من التضخم، بينما تبلغ مساهمته المواد الغذائية والخدمات في التضخم 5,6 نقاط وأقل من نقطة 0,88 على التوالي، ويجدر إبراز أثر زيادة أسعار لحوم الغنم على التضخم الكلي، وهو أثر لا تبرره الأهمية النسبية لهذه المادة الغذائية في ميزانية استهلاك الأسر، قدر مساهمتها في التضخم الكلي تضخم أسعار المواد الغذائية، والتي هي في نمو مستمر منذ 13 شهراً، بـ 25.2٪ و 40.1٪ على التوالي في ديسمبر 2012، بينما لا تمثل لحوم الغنم سوى 5.7٪ في مؤشر الأسعار وفي 13.3٪ مؤشر المواد الغذائية، بالنظر إلى الزيادة الجذرية في الكميات المنتجة والمعرضة في السوق، منذ ثلاث سنوات حسب معطيات وزارة الفلاحة، فإن التضخم الجذري مرتفع لأسعار المنتجات الفلاحية الطازجة يبدو غير ناتج عن نقص في الطلب، على سبيل المثال: ارتفع إنتاج البطاطا بحوالي 10٪ في سنة 2012 بينما ارتفع متوسط سعرها بالتجزئة بـ 36,0٪، وارتفع عرض منتجات البستنة بحوالي 10.0٪، بينما ارتفع سعرها بـ 14.9٪، كما بينما ارتفع عرض اللحوم الحمراء بـ 5.0٪ ارتفع متوسط سعر لحم الغنم بأكثر من 30.0٪ (بنك الجزائر، ص 62).

في ديسمبر 2013، قُدر المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك، أساساً 100 في 2001 بـ 171,5 نقطة، في حين بلغ ذلك الخاص بالجزائر الكبرى 160,3 نقطة، أي في ارتفاع بـ 3,26٪ وانخفض المعدل بصفة معتبرة مقارنة بمستواها لسنة 2012 مسجلان تقلصاً بـ 5,55 و 5,63 نقطة على التوالي، ونتج هذا الاتجاه التنافسي عن الأداء الجيد لأسعار المواد الغذائية، خاصة المتعلقة بالمنتجات الفلاحية الطازجة والسلع المعملية، على الرغم من تسارع تضخم أسعار الخدمات، كما ساهم الانخفاض المعتدل في الأسعار العالمية لأهم المنتجات الفلاحية المستوردة، باستثناء أسعار غيرة الحليب التي ارتفعت بصفة معتبرة، في تراجع التضخم المسجل خلال سنة 2013، وخلال نفس السنة تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية بـ 9,0 نقطة ليبلغ 3,2٪، ولم يبلغ ارتفاع أسعار السلع المعملية سوى 1,97٪، أي في تراجع بـ 4,6 نقطة تعد فئة الخدمات الفئة الوحيدة التي سجلت تسارعاً في ارتفاع الأسعار ليبلغ 6,2٪ مرتفعة بـ 1,2 نقطة مقارنة بسنة 2012 (بنك الجزائر، 2014، ص 46-47).

قدر المؤشر الوطني للأسعار عند الاستهلاك في ديسمبر 2015، أساساً 100 في 2001، بـ 186,4 نقطة أي بزيادات 0.6 نقطة و 1.9 نقطة مئوية، على التوالي، مقارنة بسنة 2014 (3.8٪ و 2.9٪)، على عكس السنوات السابقة حيث مقل معدل الزيادة في أسعار المواد الغذائية المحرك الرئيسي للتضخم، فإن التضخم في سنة 2015 راجعاً سوياً لانحراف أسعار المواد المعملية، والتضخم في أسعار الخدمات، كون كلتا المعدلان يفوقان 4.4٪، مما أدى إلى تضخم كلي يقدر بـ 4.8٪، حيث ساهم الانكماش في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية الرئيسية المستوردة، بمعدلات ذات رقمين للبعوض منها، لاسيما أسعار مسحوق الحليب كامل الدسم 35.2٪ متوسط سنوي، وكذا السكر 20.9٪، في الحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحددة إدارياً واحتوائها ضمن نسب تتراوح بين 0.1٪ و 0.2٪، حسب المنتج، باستثناء اثنين منها، شهدت أسعارها زيادة حادة (بنك الجزائر، 2016، ص 47).

عرفت سنة 2016 عودة تسارع التضخم بعد سنتين متتاليتين من التراجع المعتدل للتضخم، ليرتفع المؤشر العام لأسعار الاستهلاك إلى 199,4 نقطة مئوية، في شهر ديسمبر 2016 نسبة إلى أساس 100 في سنة 2001 حيث خلال سنة واحدة ارتفع التضخم بـ 1,4 نقطة بالنسبة للمؤشر الوطني، باستثناء مجموعة التربة والثقافة والترفيه، والتي انخفض متوسط مؤشر أسعارها بـ 1,4٪ مقارنة بسنة 2015، حيث خصّ تسارع التضخم ستة من بين ثمانية مجموعات مواد، من 3,3٪ فيما يخص الأثاث وأدوات التأثيث إلى 13,7٪ لمجموعة الملابس والأحذية، حيث أن الزيادة في الأسعار التي تمت معابقتها فاقَت متوسط التضخم لنصف مجموعات المواد، كما كان عليه الحال في سنة 2015، نتج التضخم في سنة 2016 أساساً عن تضخم أسعار أربع مجموعات من بين الثمانية وهي: التغذية

والملابس والأحذية والنقل ومواد متنوعة، والمقدر ترجيحها الإجمالي بـ 75,0% من المؤشر الكلي، حيث ساهمت بواقع في التضخم بـ 84.3%، حسب فئات المنتجات وعلى عكس السنة السابقة أين ساهمت الفئات الثلاث في متوسط التضخم الكلي بمعدلات تقارب وزنها في متوسط سلة الانفاق الاستهلاكي، ولدت السلع المعملية والخدمات معا، في سنة 2016 ما يقارب ثلاثة أرباع التضخم، بوزن تراكمي قدره 56.87%، من جهة أخرى أدى التباطؤ في تضخم أسعار المواد الغذائية بنسبة 3.4% إلى انخفاض مساهمتها بحوالي النصف في سنة واحدة (25.2% مقابل 46.7% في سنة 2015) (بنك الجزائر، 2017، ص 41-42).

وبوزن نسبي قدره 39.89% في سلة الاستهلاك الأسري، تساهم السلع المعملية في التضخم الكلي، بنسبة تفوق النصف 54.8% تضاعف تقريبا تضخم أسعار هذه السلع، بزيادة قدرها 4,9 نقطة مئوية في سنة واحدة بالغا بذلك ذروة قدر متوسطها السنوي 10.0%، يرجع ذلك لتسارع أسعار الملابس والأحذية، والتي تساهم في تضخم أسعار هذه السلع بمقدار الربع في سنة 2015، انعكس الاتجاه التنازلي الذي شهدته أسعار الخدمات في 2014 7.3% ليتواصل خلال 2016، حيث بلغ المتوسط السنوي لتضخم أسعار الخدمات 7.3% مقابل 4.4% في 2015، ما يمثل ذروة لها اعتبارا من مارس 2006، بوزن نسبي قدره 16,98% تساهم فئة الخدمات بحوالي 20,0% في التضخم الكلي، ضمن هذه الفئة، ارتفعت أسعار مجموعة النقل والاتصالات، بشدة لتبلغ 11.7% بوزن قدره 43.09% يرتبط الارتفاع المعتدل نسبيا في أسعار المواد الغذائية المقدر بـ 3.4%، بتراجع التضخم الذي شهدته أسعار السلع الفلاحية الطازجة خلال السنة قيد الدراسة 2,0%، وكذا بالارتفاع المعتدل نسبيا في أسعار السلع الغذائية المصنعة 4.8%، ومع ذلك تساهم هذه السلع بحوالي 70.1% في تضخم أسعار المواد الغذائية، وبواقع 17.6% في التضخم الكلي (بنك الجزائر، ص 43).

أما في سنة 2017 فقد انخفض كل مجموعات المواد، باستثناء مجموعة مواد متنوعة والتغذية والتربية والثقافة والترفيه، التي ارتفعت معدلات التضخم لها إلى 11,1% و 5,0% و 2,9% على التوالي فاقت الزيادة في الأسعار متوسط التضخم لثلاث مجموعات من أصل الثمانية وهي: مواد متنوعة، الملابس والأحذية والصحة كما كان عليه الحال في سنتي 2014 و 2015 نتج التضخم في سنة 2017 أساسا، عن تضخم أسعار أربع مجموعات من بين الثمانية التغذية والملابس والأحذية والنقل ومواد متنوعة، المقدر ترجيحها الإجمالي بـ 75,0% من المؤشر الكلي، حيث ساهمت بواقع 86,7% في التضخم، وحسب فئات المنتجات، أدى ارتفاع تضخم المنتجات الغذائية المقدر بـ 5.0% (3,4% في 2016) إلى رفع مساهمتها في معدل التضخم الكلي بنسبة 41.4% بوزن نسبي قدره 43.1% مقابل 25.2% في سنة 2016 من جهة أخرى، وعلى عكس سنة 2016 أين ولدت السلع المعملية والخدمات معا ما يقارب ثلاثة أرباع التضخم، فإن هاتين الفئتين لم تساهم سوى بـ 58.6% في سنة 2017، ارتبط ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالتضخم القوي لأسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، خلال السنة 2017، حيث انتقل من 2,0% في سنة 2016 إلى 6,6% في سنة 2017، على الرغم من الانخفاض في تضخم أسعار السلع الغذائية المصنعة (3.5% مقابل 4.8% في 2017)، حيث تساهم المواد الفلاحية الطازجة بنسبة 64,7% في تضخم أسعار المواد الغذائية (بنك الجزائر، 2017، ص 33-36)، بوزن قدره 39,2% وبنسبة 26,8% في التضخم الكلي بوزن قدره 16.9%، وبنسبة تضخم قدرها 7,2% وفي انخفاض مقارنة بسنة 2016 (10%) وبوزن نسبي قدره 39,9% في سلة الاستهلاك للأسر، ساهمت السلع المعملية بواقع في التضخم الكلي، مقابل 54.8% في 2017 يقدر انخفاض التضخم في مجموعة الملابس والأحذية من 13.7% في 2016 إلى 8,9% في سنة 2017، وبدرجة أقل في مجموعة الأثاث، أساساً التراجع في تضخم السلع المعملية، كما عرف الاتجاه التصاعدي في أسعار الخدمات، والذي بلغ ذروة قدرها 7.39% (بمعدل سنوي) في فيفري 2017، أعلى مستوى منذ إحدى عشر سنة ومنذ ذلك الحين، انعطف هذا الاتجاه، وانخفض معدل تضخم أسعار الخدمات ليلغ 3,7% في نهاية السنة مقابل 7,3% في 2017 نتيجة لذلك، تراجعت مساهمة الخدمات في التضخم الكلي بـ 8,3 نقطة مئوية في سنة واحدة، لتبلغ 11.7% مجرّةً بالانخفاض، بمقدار النصف في مساهمة مجموعة النقل والاتصالات التي انخفض معدل تضخم أسعارها بمدة، منتقلاً من 11,7% في 2016 إلى 4,7% في سنة 2017.

المراجع:

- 1-إسماعيل عبد الرحمان وحري محمد موسى عريقات، "المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، الطبعة الأولى.
- 2-البكري أنس وصافي وليد، "النقد والبنوك بين النظرية والتطبيق"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، الطبعة السادسة.
- 3-الوزني خالد والرفاعي أحمد، "مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، الطبعة السادسة.
- 4-جمال خريس وآخرون، "النقد والبنوك"، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، 2000، الطبعة الأولى...

دراسة لواقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2017، (ص ص: 155-164)

- 5- ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي: قواعد، أنظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية"، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر، بدون سنة..
- 6- غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 7- مجدي محمود شهاب، "الاقتصاد الدولي المعاصر"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2006..
- 8- مروان عطوان، "مقاييس اقتصادية: النظرية النقدية"، دار الباحث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989.
- 9- شبيحة مصطفى رشدي، مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي: ابعاده البائية، الاقتصادية والاجتماعية، الدار الجامعية، بيروت، 1971.
- 10- أحمد عبد الرحمان يسري، اقتصادات النقود، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، مصر، 1989.

الرسائل والأطروحات:

- 11- سعيد هتهات، "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

التقارير:

- 12- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2007 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، نوفمبر 2008.
- 13- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، نوفمبر 2013.
- 14- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، ديسمبر 2014.
- 15- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، نوفمبر 2016.
- 16- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، سبتمبر 2017.
- 17- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، جويلية 2018.
- 18- التوجيهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة اشهر أولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمرافقة في ظرف الصدمة الخارجية المستمرة تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني.
- 19- حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018 تدخل محافظ بنك الجزائر امام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2018.

مراجع باللغة الأجنبية:

- 1 O.N.S, "Indice des Prix a La Consommation", N°278, Alger 2019.
- 20-Abbott Walter, income level and inflation strain in the united states : 1971-1975, American journal of economics and sociology, vol. 40, NO. 2, 1981.
- 21-Addison John et Burton John, the sociopolitical analysis of global inflation: A theoretical and empirical examination of an influential basic explanation, American journal of economics and sociology, vol. 42, NO. 1, 1983.
- 22-Caplovitz David, making ends meet: how families cope with inflation and recession, the annals of the American academy of political and social science, vol. 456, NO. 1, 1981.
- 23-Devine Joel et al, macroeconomic and social-control policy influences on crime rate changes: 1948-1985, American sociological review, VOL. 53, NO. 3, 1988.
- 24-Ralston Roy, economy and race: interactive determinants of property crime in the United States: 1958-1995, reflections on the American journal of economics and supply of property crime sociology, VOL. 58, ISSUE 3, 1999.
- 25-Skoufias E, economic crises and natural disasters: coping strategies and policy implication, world development, Vol. 31, No. 7, 2003.
- 26-Sharp Ansell et al, economics of social, Issues. 12, Irwin Chicago, 1996.
- The economist, how to stay alive when it all runs out, 2007.

المواقع الالكترونية:

-27<http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html>.

